قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية

العجال عدالة
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة مستغانم

سيدي أحمد كبداني
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة مستغانم

ملخص:

يرى بعض الاقتصاديون أن عدم المساواة في توزيع الدخل تزداد في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي ثم تستقر بعدها، لتبدأ في التحسن مع المراحل المتقدمة له. وهذا ما أشارت إليه الدراسات التطبيقية كتلك التي قام بها "Kuznets, 1963". لهذا فإن هذه الورقة البحثية تأتي كمحاولة لقياس أثر النمو على عدالة توزيع الدخل لعينة من الدول العربية التي أمكن الحصول على بياناتها للفترة (1965-2009)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

الكلمات المفتاحية: توزيع الدخل، تفاوت الدخل، معامل "Gini"، النمو الاقتصادي.

Résumé :

Selon certains économistes, l'inégalité de la répartition des revenus comme il est mesuré par le coefficient de Gini augmente dans les premiers phases de la croissance économique, alors s'installer ensuite, avant de se réduire avec ses phases avancées, ça ce qui est démontré par des études empiriques telles que celles menées par "Kuznets, 1963". C'est pourquoi ce document se présente comme une tentative pour mesurer l'impact de la croissance sur l'inégalité des revenus pour un échantillon des pays arabes que leurs données ont été obtenues pour la période (1965-2009), en utilisant un modèle de régression linéaire multiple et la méthode des moindres carrés ordinaires.

Mots clés: Répartition des revenus, Inégalité des revenus, coefficient de "Gini", Croissance économique.

مقدمة:

إذا كانت تنمية الدخل الفردي والوطني من أهداف التنمية الاقتصادية، فإن معرفة نصيب الطبقات الفقيرة منه لا تقل أهمية، إذ قد لا تستفيد كل شرائح المجتمع من ثمرات التنمية، مما يجعل موضوع توزيع الدخل يكتسب أهمية كبيرة في الفكر التنموي الحديث، لأنه يُبين مقدرة الدولة على تحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي. ولذلك نجد الفكر التنموي يهتم بنوعين من دراسات توزيع الدخل؛ أحدها يهتم بدراسة توزيع عوائد الإنتاج على عناصر الإنتاج وحصصها منه، ويسمى التوزيع الوظيفي للدخل، والآخر يهتم بدراسة نوعية وكيفية هذا التوزيع، ويقود إلى معرفة مقدار رفاهية الأفراد، ويسمى التوزيع الشخصي للدخل.

إن العلاقة بين كل من نظريات الثمن والإنتاج والاستخدام ونظرية التوزيع قد أوجبت إعطاء أهمية خاصة وكبيرة لنظريات التوزيع في النظريات الاقتصادية، حيث نُظِر إلى مشكلة التوزيع على أنها مشكلة توزيع وظيفي باعتبارها امتدادا لنظرية الأسعار، في حين لم تعالج بعدها مشكلة التوزيع الشخصي التي يمكن حلها من خلال دراسة ملكية عناصر الإنتاج في النظام الاقتصادي، والذي يعد السبب الرئيس لنشوء وتفاقم عدم المساواة.

وقد مرت نظرية توزيع الدخل بمختلف المدارس الاقتصادية، حيث حاول كل مفكر اقتصادي وضع الإطار العام لكيفية تقسيم الناتج الكلي ومحدداته بطريقة تجعل كل من ساهم في خلق هذا الناتج راض عن نصيبه منه. ففي الوقت الذي ركز فيه بعض الاقتصاديين على تحديد الأنصبة النسبية والمطلقة لكل عامل إنتاج من الدخل أو الناتج الكلي، ركز البعض الآخر على ظروف تكوين الدخل الشخصي واعتبر مكوناته هي سبب عدالة توزيع الناتج أو تفاوته، في حين نجد أن المذهب الاقتصادي الإسلامي قد عالج قضية توزيع الدخل من ثلاث زوايا مختلفة، وهي قبل الإنتاج وبعده وكذا إعادة التوزيع.

أولا– تحليل مسألة توزيع الدخل:

إن الدراسات التي تهتم بمسألة توزيع الدخل وما لها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية سواء على مستوى الفرد أو على المستوى الجماعي، ذات أهمية بالغة في الدول النامية، نظرا لكون توزيع الدخل يؤثر في معيشة الأفراد والعملية الإنتاجية، ما جعل نظرية التوزيع كموضوع أو كمشكلة قائمة بحد ذاتها لم تتبلور مثل بقية النظريات الاقتصادية إلا مع مجيء ريكاردو الذي رأى أن أهم مسألة في علم الاقتصاد هي توزيع الدخل،[1] ثم أخذت بعد ذلك بالتطور، وأخذ معها مؤشر الدخل الوطني يحتل مكانة بارزة ومهمة في الدراسات الاقتصادية، وأصبح محور اهتمام الاقتصاديين، لكونه مؤشراً اقتصادياً قادرا على كشف جانبين من جوانب النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة وفي آن واحد وهما؛ الإنتاج الذي يمثل كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية وفي مختلف القطاعات، والاستهلاك الذي يمثل حجم الاستهلاك الإجمالي.[2]

من جانب آخر تشكل مسألة التوزيع بين الناس أهم مشكلات المجتمع المعاصر، وذلك لما يترتب عليها من الانقسام الطبقي إلى فئتين هما؛ فئة الأغنياء المتمتعين بالرخاء والقادرين على سد حاجاتهم الضرورية والكمالية، وفئة الفقراء العاجزين عن إشباع حتى حاجاتهم الأساسية. ولذلك حاولت المذاهب والنظم الاقتصادية إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلة والتي اختلفت باختلافها الأيدلوجي وللأسس التي يقوم عليها التوزيع.[3]

1. مفهوم ومعاني مسألة توزيع الدخل:

إن الاهتمام المتزايد بقضايا توزيع الدخل والإنفاق وارتباطهما بالفكر التنموي والعدالة الاجتماعية جعل حقل دراسته يتعدد، حيث أن المعنى الذي تحمله تلك المسألة تختلف درجات شموله واتساعه باختلاف الزاوية التي ينظر إليه منها. فعلى المستوى الكلي ينظر إلى الدخل أنه لابد أن يتوزع بين الاستهلاك والاستثمار، أما على المستوى الجزئي فهو يتوزع بين الاستهلاك والادخار، مما يعني ضمنيا أن نظرية توزيع الدخل تحاول الإجابة عن السؤال الجوهري المتمثل في أهمية كيفية توزيع الثروة والإنفاق والدخل بين شرائح المجتمع وارتباطها بنظرية التنمية، ومن ثَم أهداف هذه النظرية، والذي يتوزع وظيفيا بين خدمات عناصر الإنتاج في شكل أجور وفوائد وإيجار وربح.

واستنادا إلى ذلك تهتم مسألة توزيع الدخل (أو الثروة أو الإنفاق) بتحديد الأنصبة النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج الأربعة وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم من الدخل الوطني من جهة، ودراسة تطور حصص مداخيل الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى، مما يجعل لها معنيين:

- ففي معناها الضيق فهي تحاول تفسير القوى التي تحكم مكافأة عناصر الإنتاج، وتحديد حصصها الكلية والنسبية من الدخل الكلي نسبة إلى مساهمتها في تكوينه،[4] وتفسير القوى التي تحكم تلك المكافآت، مما يجعلها ترتبط بالنظرية الاقتصادية وبالتحليل الاقتصادي من عدة زوايا:[5]
  - يعتبر التوزيع حالة خاصة في النظرية العامة للقيمة وذلك لتحديده أثمان خدمات عناصر الإنتاج، بالرغم من أوجه الاختلاف بينهما، حيث أن نظريات توزيع الدخول تعبر فقط عن ملكية الدخل وكيفية تحديده، دون أن تكون لها علاقة بالناحية المادية لعناصر الإنتاج التي حققت تلك الدخول؛
  - تمثل نظرية التوزيع حلقة الوصل بين نفقة الإنتاج (التكلفة) والقيمة (الثمن)، فبدونها تصبح نظرية القيمة من الناحية التطبيقية غير ذات معنى، حيث وبتحديدها أثمان خدمات عناصر الإنتاج فهي تربط بين قضية توزيع الموارد (العناصر الإنتاجية) وقضية الطلب على السلع والخدمات، لأن تنقل عناصر الإنتاج بين مجالات النشاط الاقتصادي المتنوعة إنما هو استجابة لتغيرات أثمانها من قطاع إلى آخر؛
  - ترتبط نظرية التوزيع ارتباطا وثيقا بنظرية الإنتاج، ذلك أن اختيار المنتج للتوليفة المثالية لعناصر الإنتاج يتوقف على أثمانها، وبهذا تتحول هذه النظرية من الاهتمام بدراسة وتحديد الأنصبة النسبية لتلك العوامل إلى المشاركة كنظرية أساسية في توزيع الموارد النادرة بين مختلف الاستخدامات.
- أما المعنى الآخر وهو الأشمل فيخص البحث في أثر السياسات الاقتصادية المتنوعة المنتهَجة من طرف الدولة بغية التأثير على مداخيل الفئات الاجتماعية المختلفة، إذ تمكن من تحديد المستويات الدنيا لكل دخل عنصر إنتاج لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، وإذ يتوجب عندها من معرفة كيفية تكوّن الدخل الشخصي للفرد أو الأسرة بغض النظر عن طريقة الحصول عليه، وهو ما يعرف بالتوزيع الشخصي، والذي يتعدى مجرد تحديد الحجم المطلق والنسبي لدخل كل عنصر إنتاج.[6]

2. المقاربات النظرية والتطبيقية لمسألة توزيع الدخل:

انطلاقا من الأهمية المبينة أعلاه، فإن الهدف الرئيسي من دراسة توزيع الدخل هو تقدير توزيع السكان حسب مستويات الرفاهية التي يتمتعون بها، حيث يتطلب التعرف عليها توفر بيانات دخل الأسرة أو الفرد، وهي التي لا تتوفر بشكل كامل ودقيق في البلدان النامية، فتلجأ إلى استخدام دخل وإنفاق الأسر المعيشية في دراسة توزيع الدخل، لأنه أكثر دلالة على مستويات المعيشة، ولكونه يعكس جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية أو أفرادها نقدا أو عينا أو خدمات سنويا أو على فترات متقاربة.

2-1- نظرية التوزيع الوظيفي:

لقد ارتبطت نظرية التوزيع الوظيفي بالمدرسة التقليدية(الكلاسيكية) لأنها كانت تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة؛ العمال، أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي، وكانت اهتمامات كل من أدم سميث وريكاردو ثم ماركس تصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين هذه الطبقات، محلِّلين مسألتين رئيسيتين؛ الأولى تخص العوامل المحددة لدخل كل طبقة، والثانية تتبع آثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج.

اختلف رواد المدرسة الكلاسيكية في تحليلاتهم، فبينما اعتبر آدم سميث وريكاردو أن إعادة توزيع الدخل المرافقة لعملية النمو يستفيد منها ملاك الأراضي ثم الرأسماليون، اعتبر ماركس أن عملية النمو الاقتصادي يصاحبها زيادة غنى الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقة العاملة.[7] ثم تطورت النظرية مع ظهور المدرسة النيوكلاسيكية التي جاءت بالمفهوم الحدي، الذي استخدم لتحديد أسعار خدمات عوامل الإنتاج طبقا لإنتاجيتها الحدية، وبواسطة منحنيات العرض والطلب الخاصة بكل عامل، في ظل المنافسة التامة والاستغلال الأمثل لمواردها.[8]

يتكون دخل الأسرة المعيشية من ثلاث أنواع رئيسية؛ الدخل من العمل، دخل الملكية والمداخيل التحويلية، ويُعْرف توزيع الدخل على هذه الأنواع بالتوزيع الوظيفي، وهو توزيع الدخل على عوامل الإنتاج نسبة إلى مساهمتها في تكوينه،[9] حيث الهدف الرئيسي منه هو فهم الميكانيزمات التي تحكم توزيع عناصر الإنتاج بما فيها الثروات بين الأفراد. فمعرفة حصة الأجور من الدخل الكلي يسمح بمعرفة مقدار التشغيل وآليات التوظيف المتوفرة داخل البلد، كما أن معرفة تطور حصة دخل الملكية تعتبر مؤشرا واضحا حول الانفتاح الاقتصادي ومناخ الاستثمار في القطاع الخاص، أما معرفة تطور نسبة التحويلات من الدخل الكلي فتعكس جهود الدولة في تكفلها بالفئات محدودة أو معدومة الدخل، وهي الفئات الفقيرة التي عادة ما تتضرر من سياسات الحكومة الرامية إلى الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والأسعار. وبموجب هذه المداخيل التحويلية يمكن التعرف على فعالية سياسات الدولة المختلفة في تصحيح الاختلال الناتج عن التوزيع الأولي للدخل والتقليل من تفاوته.

2-2- نظرية التوزيع الشخصي:

إن الدراسة السابقة هي بخلاف الدراسة التي تعنى بتوزيع الدخل بين الفئات السكانية، التي تعرف بالتوزيع الشخصي للدخل، حيث الهدف منها هو تتبع تدرج الأفراد في سلم الرفاهية، إضافة إلى معرفة مقدار الاستهلاك الوطني،

الذي يمكن الدولة من انتهاج السياسة الملائمة للحيلولة دون الوقوع في الأزمات الدورية أو المفاجئة الناتجة عن الاختلال بين العرض والطلب.

مع بداية القرن الماضي حوّل "Pareto" اهتمام الاقتصاديين إلى التوزيع الشخصي للدخل، لتحديد التفاوت في توزيعه بين أفراد المجتمع بغض النظر عن انتمائهم الطبقي، ولكن طبقا لانتمائهم لمستوى دخل معين. وفي هذا الشأن يتم تصنيف الأفراد أو الأسر حسب مستويات الإنفاق، لأن إنفاق كل فرد أو فئة يمثل دخلا لفئات أخرى، وهذه الدراسة أخذت حيزا كبيرا من انشغالات الباحثين والحكومات، فمعرفة مستويات الإنفاق الخاصة بكل فئة أو شريحة في المجتمع مثلا، تسمح بمعرفة وتقدير الفقر في البلد، واختلاف نسبته بين الريف أو الحضر، أو بين شرائح السكان من أطفال وشباب ونساء وشيوخ...الخ.

ولأجل هذه الدراسة يتم إعداد مسوحات حول دخل الأسرة المعيشية وإنفاقها الاستهلاكي، يكون أحد أهدافها وأهمها هو معرفة وتحديد مقدار التفاوت الحاصل بينها، حيث يُقسم أفراد العينة المختارة إلى شرائح جزئية (عشرية، ربعية أو خمسية) بالمقارنة مع مستوى إنفاقها. فمثلا يتم حساب حصة أفقر 10% من السكان، ثم ثاني أفقر 10% وثالث أفقر 10% وصولا إلى أغنى 10% من السكان، أو حصة أفقر 20% و أغنى 20% من السكان، وذلك لعدة فترات زمنية، تسمح بتتبع تطور توزيع الدخل لكل فئة في المجتمع.

إن دراسة التوزيع الشخصي للدخل تسمح بالبحث في تمركز المداخيل أو الإنفاق لدى فئات معينة في المجتمع، وهو الوجه الآخر لدراسة تشتتها، حيث من خلالها يُحسب التفاوت بين كل فئة بالاعتماد على المؤشرات المتوفرة بكثرة في هذا المجال، وهي تتراوح بين البساطة والتعقيد، يستند معظمها على الطرق الإحصائية (كالمدى، متوسط الانحراف النسبي، التباين، معامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق)، أو استخدام أدوات قياس معينة مثل معامل "Gini"، مؤشر "Theil" وغيره لمعرفة مقدار تمركز الدخل لدى فئة أو فئات معينة في المجتمع.[10]

ثانيا– قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل لعينة من الدول العربية:

تنطلق أهمية عدالة توزيع الدخل في كونها من القضايا الأساسية التي تحكم سير المجتمع وتطوره، فنظرة الأفراد حول هذه المسألة غير متقاربة بالشكل الذي يؤدي إلى تعميق التناقضات في المجتمع، ما ينتج عنه آثار في عدم استقراره وتماسكه لانقسامه إلى طبقة أغنياء قادرة على إشباع حاجاتها المختلفة بسبب امتلاكها الثروات المتعددة، وطبقة فقيرة عاجزة عن تحقيق حاجيات عيشها الأساسية، الأمر الذي يدفع في كثير من الأحيان إلى حدوث خلل في منظومة القيم الاجتماعية، ويكون سببا في حدوث التوترات السياسية في البلد.

ولقياس عدم عدالة توزيع الدخول، فإن الاهتمام ينصب على قياس ومعرفة الدخل الشخصي المتكون من جميع المقبوضات النقدية المكتسبة للفرد أو للأسرة من العمل والأملاك والدفعات التحويلية من الحكومة وبين الأسر نفسها خلال فترة زمنية غالبا ما تحدد بسنة، ولذلك يتوجب على الباحث والمختص في هذا المجال وقبل الحكم على نتائج دراسته أو عند إجراء المقارنات المتعددة، سواء بين المناطق أو بين الأقاليم أو بين الدول، أن يحدد أولا مدلول وأصناف الدخل المستخدم في الدراسات التطبيقية، ثم معرفة استعمالاته وإنفاقه، نظرا للأهمية البالغة التي توليها حكومات الدول

حول تتبع تطور ميزانية الفرد والأسرة (سواء كان دخلا أو إنفاقا أو ثروة، من خلال انتهاج السياسة المناسبة لتحقيق أقصى عدالة في المجتمع.

1. تطور مؤشر عدالة توزيع الدخل عبر الأقاليم زمنيا:

تتباين الدول العربية في مستويات التنمية كما هو الحال في معدلات نمو نواتجها المحلية الإجمالية، وذلك تبعا لخصائص كل دولة ومقوماتها الاقتصادية والبشرية والمالية، مما ينعكس على متوسطات دخول أفرادها. وهي تعتبر كمجموعة من الدول النامية التي تتمتع بتوزيع عادل نسبيا للدخل، حيث قدر متوسط معامل جيني حسب آخر المسوحات المتوفرة لكل بلد في هذه المجموعة من الدول بحوالي 39,5%، بينما يفوق 40% في العديد من الدول النامية وخاصة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية (وهو المؤشر الأكثر استخدما والمرغوب بكثرة من طرف جل الاقتصاديين).

الجدول رقم (1): درجة عدم عدالة توزيع الدخل في أقاليم العالم (معامل جيني(%))

الأقاليم	عدد البلدان	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986
الدول العربية	6	43,67	41,65	41,90	42,95	38,17
شرق آسيا والباسفيك	9	37,26	38,89	38,53	38,60	40,04
أمريكا اللاتينية	17	57,24	50,93	49,77	49,06	50,16
شمال أمريكا	2	35,61	35,28	35,91	35,21	36,54
جنوب آسيا	4	33,30	33,32	35,37	36,68	33,57
أفريقيا جنوب الصحراء	7	39,00	/	44,00	41,21	35,75
أوروبا الغربية	15	37,09	34,88	30,82	29,74	30,83
إجمالي العينة	60	40,63	39,32	38,51	36,91	38,58

المصدر: علي عبد القادر علي، "العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 13، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، فيفري 2005، ص 16.

يوضح الجدول أن إقليم الدول العربية حل في المراتب الأخيرة من حيث قيم معامل جيني لتوزيع الدخل (الإنفاق) قبل إقليم أمريكا اللاتينية ولإفريقيا جنوب الصحراء، وقد سجل اتجاها تنازليا عبر الفترات الزمنية المدروسة، حيث انخفض متوسط معامل جيني من حوالي 44% إلى حوالي 38%، بمعدل سالب يعتبر متدنيا من الناحية الكمية، إذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة المقدرة بـ 25 سنة. غير أن البيانات الرسمية المتاحة لكل دولة من الدول العربية توضح أن اتجاهات توزيع الدخل كانت كبيرة الحجم نسبيا فترة التسعينات.

2. توزيع الدخل في الدول العربية:

تستخدم الدول العربية بيانات توزيع الإنفاق الاستهلاكي المستخرج من مسوحات ميزانية الأسرة الذي تقوم به الهيئات الوطنية بشكل دوري في كل بلد مرة كل خمس سنوات تقريبا، ولكن ليس بالتزامن في كل الدول العربية، حيث يفضل الباحثون استخدام الإنفاق بدل الدخل لكونه أكثر مصداقية ولأنه مؤشر مقبول لقياس الرفاه في المجتمع، وذلك لعدة أسباب من بينها:

- أن الدخل لا يصرف كليا مما يصعب معه معرفة المدخر منه، وذلك لأن جل الأفراد في كافة المجتمعات يتجنبون التصريح بممتلكاتهم؛
- يصعب تقدير دخل بعض الأعمال للحساب الخاص؛
- يعرف دخل الفقراء تذبذبا من حين لآخر لاعتماده على التحويلات الاجتماعية وفيما بين الأسر والهبات والصدقات، فيكون الاعتماد على دخلهم غير كافي لتحديد التفاوت بينهم والطبقات الأخرى، بينما يكون إنفاقهم أكثر دلالة.

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية لا تتوفر على بيانات لمؤشرات توزيع الدخل في شكل سلاسل زمنية، بل تتوفر على بعض البيانات المتناثرة وغير المتوافقة في المدة الزمنية وقت إجراء المسوحات حول إنفاق الأسر، غير أنه يمكن القيام بمقارنتها فيما بينها لتوافقها في طريقة القياس والتقدير، حيث أنها تتوفر على بيانات ذات النوعية الراقية وهي تلك التي تشترط أن تكون معتمدة على مسوحات للإنفاق أو الدخل، وأن يشتمل تعريف الدخل والإنفاق على كل المصادر، وأن يكون المسح ممثلا لكل المجتمع.[11]

3. بناء النموذج القياسي وتقدير نتائجه:

بالرجوع إلى احتمال وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل كما بينته فرضية "Kuznets"، وحول طبيعة المتغيرات التابعة والمستقلة، فإن بعض الدراسات التجريبية اختلفت حول المؤشر الممثل لكل متغير على حدى، وقد استنتج من بعض التحليلات أن تلك العلاقة هي غير خطية باستخدام متوسط دخل الفرد كمؤشر للحالة التنموية للبلد، ومؤشرات قياس عدالة توزيع الدخل فيه، وتم ذلك في إطار نموذج ثنائي يتكون من قطاعين، أحدهما ريفي كبير ذو إنتاجية متدنية وتفاوت متدني كذلك، والآخر حضري صغير الحجم يتصف بإنتاجية وعدم عدالة توزيعية مرتفعة، بافتراض انتقال عوامل الإنتاج من القطاع الأول إلى الثاني بما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل فيه مع مرور الزمن بما يؤدي إلى تخفيض تفاوت توزيعه في كل الاقتصاد.

وبالنسبة لمجموعة البلدان العربية عينة الدراسة فقد لوحظ أنها تتشارك في نوعية البيانات الخاصة بمؤشرات توزيع الدخل، حيث تتماثل فيه طرق الحساب المستمدة من مسوحات إنفاق الأسر المعيشية والتي تعتبر بياناتها ذات النوعية الراقية حسب البنك العالمي رغم قلتها. وبناء على اتفاق جل الاقتصاديين حول مؤشرات قياس النمو الاقتصادي (Economic Growth)، والتي يرى بعضهم أنه مقدار التغيير في الناتج المحلي الإجمالي، كما يرى البعض الآخر أنه الزيادة المتواصلة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بمراعاة معدلات التضخم وكذا معدل النمو السكاني كما تم الإشارة إليه في الفصل الأول، وبناء على البيانات المتاحة حول عينة الدراسة للفترة الممتدة من منتصف ستينيات القرن الماضي حتى أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة أي (1965-2009).

3-1- الصيغة العامة للنموذج:

استنادا إلى ما تقدم أعلاه حول احتمالية وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل كما بينته فرضية "Kuznets"، فإن الدراسات التجريبية اختلفت حول المؤشر الممثل لكل متغير على حدى، وقد استنتج من بعض

التحليلات أن تلك العلاقة هي غير خطية باستخدام متوسط دخل الفرد كمؤشر للحالة التنموية للبلد، ومؤشرات قياس عدالة توزيع الدخل فيه، وتم ذلك في إطار نموذج ثنائي يتكون من قطاعين، أحدهما ريفي كبير ذو إنتاجية متدنية وتفاوت متدني كذلك، والآخر حضري صغير الحجم يتصف بإنتاجية وعدم عدالة توزيعية مرتفعة، بافتراض انتقال عوامل الإنتاج من القطاع الأول إلى الثاني بما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل فيه مع مرور الزمن بما يؤدي إلى تخفيض تفاوت توزيعه في كل الاقتصاد.

لقد تم تقدير معظم نماذج هذه العلاقة بالاستناد إلى المعلومات المقطعية التي استخدمت الأقطار كوحدات للمشاهدة، وذلك بالرغم من اقتناع الباحثين بأن المعلومات الملائمة للاختبار كان لا بد أن تكون في شكل سلاسل زمنية لكل قطر، ولكن عدم توفر هذا الشرط حال دون تطبيق المنهج المفضل.[12]

وبناء على اتفاق جل الاقتصاديين حول مؤشرات قياس النمو الاقتصادي (Economic Growth)، والتي يرى بعضهم أنه مقدار التغيير في الناتج المحلي الإجمالي، كما يرى البعض الآخر أنه الزيادة المتواصلة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فقد تم اختيار أربع متغيرات مستقلة تقيس النمو الاقتصادي، وهي:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف زمني قدره خمس سنوات (Grawth Rate of Gross Domestic Product- G. GDP- L5)؛
- نصيب الفرد الواحد من الدخل الوطني الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي سابقا) بالأسعار الثابتة للدولار سنويا (P GNI)؛
- مربع نصيب الفرد الواحد من الناتج الوطني الإجمالي بالدولار سنويا $(P\ GNP)^2$؛
- متوسط معدل نمو الدخل الفردي بتخلف قدره خمس سنوات حتى سنة المسح أي ($G\mu_{L5}$).

تجدر الإشارة أنه تم احتساب متوسط معدل نمو الدخل الفردي لكل قطر لخمس سنوات التي تم خلالها قياس معامل "Gini" (وفق ما تم تقسيمه من فترات جزئية كم تقدم)، فمثلا إذا كانت قيمة معامل "Gini" للجزائر في سنة 1995، فإن متوسط معدل نمو الدخل الفردي للخمس سنوات يبدأ بسنة 1991 وينتهي سنة 1995، واعتبر أنه ممثلا لمعدل النمو ونمطه في الفترة التي وقع فيها المسح المستعرض، وهكذا بالنسبة لبقية السنوات ولسائر البلدان التي توفرت لها المسوحات واحتسبت فيها قيم معامل جيني. وقد تم استخراج بيانات المتغيرات الأخرى وفقا لأحدث التقديرات من قاعدة بيانات البنك العالمي باستخدام طريقة أطلس، وكذا مختلف التقارير الوطنية والإقليمية كصندوق النقد العربي والإحصائيات المجمعة، نظرا لاستحالة الحصول على كافة تلك البيانات من مصدر واحد، وعدم توفرها بالشكل الملائم والمتناسق بين كل بلدان عينة الدراسة.

أما مؤشر توزيع الدخل (Income Distribution–ID)، فقد تم اختيار معامل "Gini" ليكون تابعا، كونه المفضل من قبل العديد من الاقتصاديين، وحيث تم رصد 57 مشاهدة لعينة الدراسة.

واعتمادا على بيانات الجدول 2 الوارد في الملحق (01)، قمنا بوضع تمثيل بياني يوضح الاتجاهات الزمنية لكل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعامل "Gini" لقياس عدالة توزيع الدخل في الدول العربية للفترة (1965-2009).

إذ يلاحظ أن العلاقة بينهما لا تكاد تكون مستقرة، فتارة هي علاقة سلبية، وتارة أخرى هي موجبة، الأمر الذي أوجب فحص نوعية هذه العلاقة إن كانت خطية أو غير ذلك.

الشكل (1) النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في الدول العربية (1965-2009)

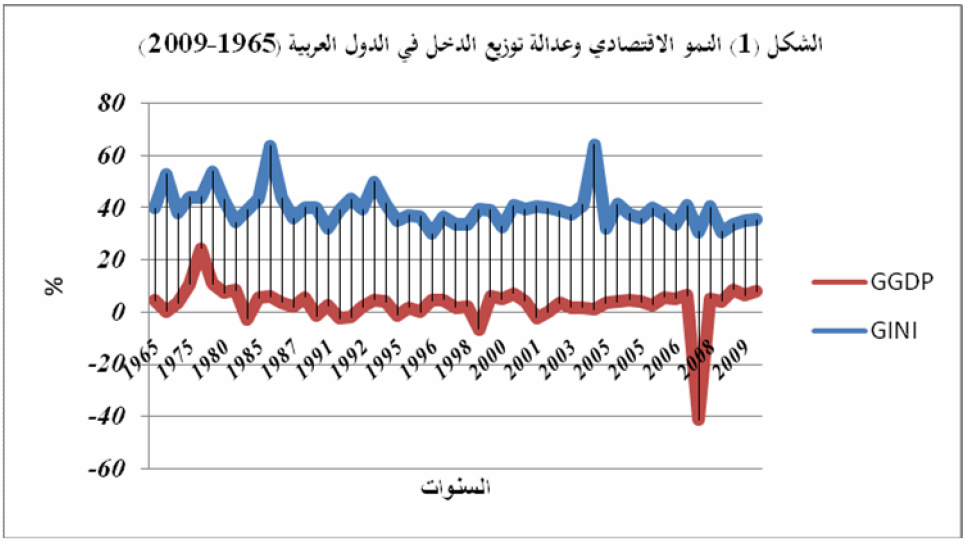

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تفريغ بيانات الجدول (2)

3-2- تقدير معالم النموذج:

تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التي تتصف بخصائص أفضل مقدرات خطية غير متحيزة من خلال برنامج (SPSS 20)، وذلك لتقدير معالم النموذج التالي:

$$Gini = f(G.GDP, P.GNP, (P.GNP)^2, G\mu)$$

أي:

$$Gini = \beta_0 + \beta_1(G.GDP_{L5}) + \beta_2(P.GNP) + \beta_3(P.GNP)^2 + \beta_4 G\mu_{L5} + \varepsilon_1 \quad \text{.....(1)}$$

وباستخدام برنامج SPSS 20، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج:

$$Gini = 44{,}097 + 0{,}223(G.GDP_{L5}) - 0{,}005(P.GNP) + 6{,}47(P.GNP)^2 + 0{,}063G\mu_{L5} \quad \text{... (2)}$$

(0,497) (18,537) (1,832) (-2,027) (1,299) tc

σ (2,379) (0,122) (0,003) (0,000) (0,127)

$\bar{R} = 0{,}090$; F= 2,279 ; $\sum \varepsilon_t^2 = 6{,}6255$ R^2= 0,160 ;

3-3- تفسير إحصائي:

أ- اختبار معنوية معالم النموذج:

سنختبر في نموذج الانحدار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع «Gini» وذلك لإثبات وجودها، ولهذا الغرض سنعتمد في عملية اختبار معنوية المعلمات β_0 وβ_1 وβ_2 وβ_3 وβ_4 على إحصائية "ستودنت".

- **اختبار معنوية** :

$$H_0: \beta_0 = 0$$

$$H_1: \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = 18{,}537$$

$$th(n-k;\alpha\%) = th(48;5\%) = 1{,}677$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 48 فإن هذا يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0، مما يعني أن

المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها 44,097 حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

- **اختبار معنوية:**

$$H_0: \beta_1 = 0$$
$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

$$t_c = 1{,}832$$

$$th(n-k;\alpha\%) = th(48;$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 48 مما يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0، مما يعني أن المعلمة

β_1 التي تساوي قيمتها 0,223 حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

- **اختبار معنوية:**

$$H_0: \beta_2 = 0$$
$$H_1: \beta_2 \neq 0$$
$$t_c = -2,027$$
$$th(n-k;\alpha\%) = th(48;5\%) = 1,677$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ رجة حرية 48 مما يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0، مما يعني أن المعلمة

β_0 التي تساوي قيمتها (-0,005) حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

- **اختبار معنوية:**

$$H_0: \beta_3 = 0$$
$$H_1: \beta_3 \neq 0$$
$$t_c = 1,299$$
$$th(n-k;\alpha\%) = th(48;5\%) = 1,677$$

بما أن $|t_c| < t_{th}$ بدرجة حرية 48 مما يدل أن العلاقة ليست عضوية وأننا نقبل فرضية العدم H_0، مما يعني أن

المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها 6,476 حسب العلاقة (2) ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

- **اختبار معنوية:**

$$H_0: \beta_4 = 0$$
$$H_1: \beta_4 \neq 0$$
$$t_c = 0{,}497$$
$$th(n-k;\alpha\%) = th(48;5\%) = 1{,}677$$

بما أن $|t_c| < t_{th}$ بدرجة حرية 48 مما يدل أن العلاقة ليست عضوية وأننا نقبل فرضية العدم H_0، مما يعني أن

المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها 0,063 حسب العلاقة (2) ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

ب- تفسير إحصائي قياسي:

- نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعلمات β_0 ،β_1 ،β_2 وβ_3 صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها في النموذج المقدر (أنظر العلاقة 2).
- نلاحظ أن قيمة مجموع مربعات الأخطاء صغيرة ($\sum \varepsilon_t^2 = 6{,}6255$) نظرا لقوة تأثير المتغيرات X_1 وX_2 ذات المعنوية الإحصائية على النموذج.

ج- تفسير اقتصادي:

- نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع ضعيفة حسب ما تدل عليه قيمة R^2= 0,160، وهو ما يدعو إلى حذف المتغيرات التي وجد أن ليس لها معنوية إحصائية؛
- هناك ارتباط طردي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini» ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ($G.GDP_{L5}$)؛ حيث كل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% يصاحبه ارتفاع في عدم عدالة توزيع الدخل بمقدار 0,223 %، مما يعيد التساؤل حول مدى أهمية النمو الاقتصادي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه وتقليل تفاوت توزيع ثمرات هذا النمو، الذي لم تتضح معالم النظرية الاقتصادية بشأنه بالرغم من افتراضات "Kuznets"؛[13]

- هناك ارتباط عكسي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini» ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP)؛ مما يعني أن انخفاض هذا الأخير بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع طفيف لمعامل "Gini" بنسبة 0,005 %؛
- لا يمكن تفسير العلاقة بين مربع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ومعامل "Gini" لعدم معنوية المعلمة β_3؛
- لا يمكن تفسير العلاقة بين متوسط معدل نمو الدخل الفردي ومعامل "Gini" لعدم معنوية المعلمة β_4 ؛
- إشارة المعلمتين β_2 وβ_3 صحيحة عكس إشارة بقية المعلمات حسب ما تنص عليه النظرية الاقتصادية.

4-3- تصحيح النموذج:

من خلال التحليل القياسي والإحصائي للنموذج (2)، قمنا بتصحيحه بحذف المتغيرات التي ليس لها معنوية إحصائية، ونقصد بذلك مربع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي أي $(P.GNP)^2$ ومتوسط معدل نمو الدخل الفردي بتخلف قدره خمس سنوات حتى سنة المسح أي $(G\mu_{L5})$، ونحصل بذلك على الصيغة التالية، التي سنقوم بإعادة اختبارها من جديد:

$$Gini = f(G.GDP, P.GNP)$$

أي:

$$Gini = \beta_0 + \beta_1(G.GDP_{L5}) + \beta_2(P.GNP) + \varepsilon_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج SPSS 20)، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج:

$$Gini = 41,962 + 0,218(G.GDP_{L5}) - 0,002(P.GNP) \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

(-2,281) tc (27,077) (1,794)

(0,001) σ (1,550) (0,121)

$$\bar{R} = 0,094 \; ; \quad F = 3,689 \; ; \quad \sum \varepsilon_t^2 = 6,61033 \; ; \quad R^2 = 0,129$$

أ- اختبار معنوية معالم النموذج:

سنختبر في نموذج الانحدار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع «Gini» وذلك لإثبات وجودها، ولهذا الغرض سنعتمد في عملية اختبار معنوية المعلمات β_0 وβ_1 وβ_2 على إحصائية "ستودنت".

- **اختبار معنوية:**

$$H_0: \beta_0 = 0$$

$$H_1: \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = 27,077$$

$$th(n-k;\alpha\%) = th(50;5\%) = 1,676$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 50 فإن هذا يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها 41,962 حسب العلاقة (4) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

- **اختبار معنوية:**

$$H_0: \beta_1 = 0$$
$$H_1: \beta_1 \neq 0$$
$$t_c = 1,794$$
$$th(n-k;\alpha\%) = th(50;5$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 50 مما يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0، مما يعني أن المعلمة

β_1 التي تساوي قيمتها 0,218 حسب العلاقة (4) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

- **اختبار معنوية:**

$$H_0: \beta_2 = 0$$
$$H_1: \beta_2 \neq 0$$
$$t_c = -2,281$$
$$th(n-k;\alpha\%) = th(50;5\%) = 1,676$$

وبما أن: بدرجة حرية 50 مما يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0، مما يعني أن المعلمة

التي تساوي قيمتها (-0,002) حسب العلاقة (4) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

ب- تفسير إحصائي قياسي:

- نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعلمات β_0 ، β_1 و β_2 صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها في النموذج المقدر (أنظر العلاقة 4).
- نلاحظ أن مجموع مربعات الأخطاء صغيرة ($\sum \varepsilon_t^2 = 6,61033$) نظرا لقوة تأثير كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ($G.GDP_{L5}$)، وكذا نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ($P.GNP$)، وهي المتغيرات ذات المعنوية الإحصائية في النموذج المصحح.

ج- تفسير اقتصادي:

- هناك ارتباط طردي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini» ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ($G.GDP_{LS}$)؛ حيث كل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% يصاحبه ارتفاع في عدم عدالة توزيع الدخل بمقدار 0,218%، مما يدل على النمو الاقتصادي يعمل على زيادة تفاوت الدخول في المرحلة الأولى من التطور الاقتصادي للبلد، حيث يعزى ذلك إلى تفاوت الاستثمار في رأس المال البشري بين طبقات المجتمع بين الأغنياء والفقراء، الذي من شأنه أن يعمل على زيادة فرص التوظيف وحصول الفقراء على دخول مرتفعة لقاء خدماتهم الشخصية، التي يعكسها مستوى التعليم والتكوين والتدريب والتأهيل الذي يقومون به من أجل تلبية التطور الحاصل في الاقتصاد، الذي يصبح من وقت لآخر يعتمد على التطور الفني سواء في وسائل الإنتاج، أو القوى البشرية التي تشرف على الإدارة والتسيير؛
- هناك ارتباط عكسي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل (معامل "Gini") ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ($PGNP$)؛ مما يعني أن انخفاض هذا الأخير بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع طفيف لمعامل "Gini" بنسبة 0,002 %. ومعنى ذلك أن تحسن الأداء الاقتصادي وانعكاسه على دخل الفرد إيجابا سيؤدي مستقبلا إلى تقليص الفجوة الحاصلة في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية، وكلما حقق البلد ارتفاعا هاما في دخل الفرد كلما عنى ذلك أن يسير في الطريق الصحيح للتقليل من الفقر، الذي يمس الأفراد ذوي الدخول المتدنية؛
- تقود النتيجة أعلاه إلى استنتاج نسبي وهو أن ما يخلفه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أثر عكسي على عدالة توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو، يعوضه انعكاسه الموجب على متوسطات دخول الأفراد، والتي بدورها تنعكس في المراحل المتقدمة لعملية النمو إيجابا على عدالة التوزيع؛
- لا يمكن الجزم حول صحة أو خطأ إشارة المعلمتين β_1 وβ_2 ، وذلك لعدم وجود نظرية اقتصادية تستطيع الفصل فيما إذا كان النمو الاقتصادي ممثلا بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP) أو نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP) يضر بتوزيع الدخل، وذلك بالرغم من الجهود البحثية التي قام بها العديد من الاقتصاديين حول احتمالية العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاث، ففي البلدان التي تشهد حرية اقتصادية بما يعكسه مستوى الائتمان المصرفي، أو قدرة الأفراد على تحقيق تراكم لرأس مالهم البشري...إلخ، وحققت معدلات نمو مرتفعة، ارتفع معها نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، فإنه ثمة تناقض واضح بين معدلات نمو دخول الأفراد تبعا للطبقة الاجتماعية التي ينتسبون إليها، إذ غالبا ما تكون بالنسبة للأغنياء أكبر بكثير من نظرائهم الفقراء، وهي الحالة التي يكون فيها المجتمع غنيا بأفراده الأغنياء القلة، يستحوذون على الادخار ويحوّلونه في السوق المالي إلى استثمارات بكيفية يعجز عنها بقية السكان الفقراء. وهي عكس حالة مجتمع فقير بسكانه الفقراء، فأي نمو ومن ثم زيادة في الدخل الفردي قد يستفيد منه معظم السكان؛
- في حالة انعدام قيم المتغيرات المستقلة في النموذج المصحح، فإن قيمة معامل "Gini" تساوي 41,962%، ومعناه أن هناك مستوى من توزيع الدخل يجب أن يقبله المجتمع بغض النظر عن حالة الأداء الاقتصادي للبلد،

وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية التي تفترض أن وجود حالة من عدم توزيع الأصول والثروات هي التي تقود إلى مزيد من تشتت التوزيع في المراحل اللاحقة لعملية النمو والتنمية؛

- إن النتيجة أعلاه تتضمن أن عدالة توزيع الدخل يرتبط بعوامل ذاتية أخرى غير تلك المتعلقة بمستوى التقدم الاقتصادي، ومنها حالة انتشار الفقر بين السكان، والذي يرفع مبدئيا سوء توزيع الدخل، لارتباط الفقر بالدخول المستلمة، وهو المحدد الأول لنمط توزيع الدخل في أي بلد.

خـاتمة:

تكتسب الدراسات الخاصة بتوزيع الدخل أهمية كبيرة في الدراسات التنموية، والتي تعنى بقضايا الرفاه الاجتماعي، فتوزيع الدخل بين الأفراد يبّين مدى العدالة التي يتمتع بها المجتمع، فالعبرة في التنمية الاقتصادية ليست تنمية الدخل الوطني فحسب، وإنما العبرة في حسن توزيعه بين الأفراد، فقد يزداد الدخل الوطني ولا يزيد دخل غالبية الأفراد، مما يؤدي إلى سخط وعدم رضا المجتمع على الحكومة، التي تعتبر مسئولة إلى حد ما عن كيفية حصول هؤلاء الأفراد على نصيبهم من ثمرات التنمية.

وأظهرت العديد من الدراسات الحديثة التي شملت بلدانا نامية كثيرة أن النمو الاقتصادي الذي شهدته تلك الدول صاحبه عموما زيادة في التفاوت في توزيع الدخل، وأصبح واضحا بأنه ليس هناك ما يبرر الاعتقاد السائد بأن النمو الاقتصادي السريع يؤدي إلى تحسن ظروف المجتمع، بل لقد ظهر بأنه خلال عملية النمو الاقتصادي تراجعت بعض الفئات الفقيرة لا في حصصها النسبية من الدخول فحسب، وإنما حتى في المستويات المطلقة منها.

ولقد أثارت العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل تساؤلات كثيرة، كان أهمها ما إذا كان هناك تناقض أساسي بين هدف تحقيق عدالة أكبر، وهدف تحقيق نمو أسرع، وقد خلص البعض إلى القول بأن أدوات السياسة الاقتصادية الأكثر فعالية في تحسين توزيع الدخول تختلف عن تلك الأدوات التي هي الأفضل لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وحيث أن البعض يعتبر أن إجراء بعض التغييرات في مواضع التركيز كالتحول إلى التكنولوجيا كثيفة العمل، والتركيز على الصادرات التي تؤدي إلى تطور الريف بدلا من تلك التي تؤدي إلى التطور الصناعي، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة العدالة. ولهذا فإن دراسة الدخل والتعرف على نمط توزيع الإنفاق على الأفراد وعلى المجموعات وغيرها، يعتبر أمرا هاما ومساعدا للدولة لإزالة الفوارق الشاسعة وغير المتجانسة بين الدخول.

ولقد خلصت هذه الدراسة أنه بالرغم من المعدلات الموجبة والمستقرة للنمو الاقتصادي لعينة الدول العربية فإن اتجاهات عدالة توزيع الدخل فيها قد تدهورت، وما يعني أن هذه الدول لم تستفد من ثمرات النمو التي حققتها في الفترات السابقة على الأقل في المدى القصير، بينما انعكست تلك المعدلات الموجبة للنمو على نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي في المدى المتوسط والطويل، بما أدى إلى تحسن عدالة توزيع الدخل، واستطاع المجتمع تقليل التفاوت بين أفراده، ويرجع سبب ذلك إلى تغليب حكومات تلك الدول لاعتبارات السياسة الاجتماعية على حساب الاعتبارات

الأخرى، خصوصا وأن مسألة توزيع الدخل ربما هي التي قادت إلى ما يسمى الربيع العربي، لكنه يبقى سببا ومبررا غير قطعي.

ملحق رقم (01)

الجدول (2): بيانات النمو وعدالة توزيع الدخل في عينة الدول العربية

Countries Arab	Years of DATA	Gini	G.GDP (-L5)	P.GNP	$(P.GNP)^2$	Gμ (L-5)
Mauritania	1987	43,94	3,7353	500	250000	2,9896
	1993	50,05	4,7776	610	372100	2,0048
	1996	37,29	1,7881	670	448900	5,7312
	2000	39,04	5,8188	460	211600	-5,5121
	2004	41,26	1,8500	530	280900	0,5358
	2008	40,46	5,1786	980	960400	16,4569
Comoros	2004	64,34	0,8942	550	302500	6,4164
Djibouti	1996	36,77	-0,0180	790	624100	-1,4375
	2002	39,85	0,0994	780	608400	0,5513
	2006	40,00	2,6186	1050	1102500	6,7257
Egypt	1965	40,00	4,4004	160	25600	1,3333
	1975	38,00	3,4409	310	96100	8,1223
	1991	32,00	2,5194	710	504100	3,2485
	1996	30,13	4,4320	1000	1000000	7,2261
	2000	32,76	4,9887	1390	1932100	9,0971
	2005	32,14	3,5352	1200	1440000	-2,8494
	2008	30,77	4,0921	1800	3240000	7,9558
Jordan	1980	44,2	24,3096	2000	4000000	14,1480
	1987	36,06	1,9904	2300	5290000	1,7767
	1992	43,36	-1,8521	1330	1768900	-9,0406
	1997	36,42	4,6309	1580	2496400	3,5430
	2003	38,87	3,3910	2000	4000000	4,7217
	2006	37,72	5,7858	2750	7562500	8,4418
	2008	33,82	8,5590	3660	13395600	12,8888
	2010	35,43	7,9437	4140	17139600	10,7999
Syrian	1997	33,8	1,8000	870	756900	-4,6049
	2003	37,4	1,6395	1230	1512900	5,7808
	2006	33,8	5,0999	1640	2689600	7,5969
Morocco	1980	54,00	10,8128	950	902500	11,7542
	1985	39,19	-2,7643	580	336400	-5,4973
	1991	39,2	-2,5447	1060	1123600	10,5756
	1999	39,46	-6,5795	1290	1664100	2,9162
	2001	40,63	-2,2277	1320	1742400	0,9676
	2007	40,88	6,3170	2230	4972900	11,4839
Tunisa	1971	53,00	0,1620	310	96100	7,2144
	1975	44,00	10,5602	770	592900	23,5370
	1980	43,00	7,4187	1360	1849600	12,2614
	1985	43,43	5,5141	1160	1345600	-2,9909
	1990	40,24	-1,4470	1430	2044900	4,4225

	1995	41,66	3,9045	1820	3312400	5,0708
	2000	40,81	7,1461	2090	4368100	2,8862
	2005	41,3	3,9772	2870	8236900	6,8421
Yemen	1992	39,45	1,9686	400	160000	-7,5000
	1998	33,44	2,1637	380	144400	1,7633
	2005	37,69	4,6000	660	435600	10,6939
Algeria	1980	34,37	8,3868	2060	4243600	16,8597
	1988	40,14	5,6000	2820	7952400	4,6013
	1995	35,33	-1,2000	1580	2496400	-8,0750
	2000	39,50	4,1000	1610	2592100	0,4003
Iraq	2007	30,86	-41,3000	1420	2016400	26,7857
Lebanon	2005	36,00	3,9535	5710	32604100	4,6477
Sudan	1986	64,00	5,9587	520	270400	4,3654
	2009	35,29	6,3286	1190	1416100	20,1620

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم (2010)، ومصادر وطنية ودولية متفرقة، وكذا المصادر الآتية:

- World Development Indicators & Global Development Finance, World Bank, December 2010 ;
- Dollar & Kraay, "Growth is Good for the Poor", World Bank Policy Research Department Working Paper, march, 2001 ;
- Fund Monitary Arab ;
- Belkacem Labàas “Poverty dynamics in Alegria “Arab Playning Institut,Kuwait,2001 in www.api.org.kw).

قائمة الهوامش:

[1] خضير عباس المهر، "دراسة موجزة في نظريات التوزيع"، ط2، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975، ص13.

[2] محمد حامد دويدار وآخرون،" أصول علم الاقتصاد السياسي"، الدار الجامعية، بدون ذكر المكان، 1988، ص 511.

[3] محمد شوقي الفنجري، "توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي"، وقائع ندوة (التنمية من منظور إسلامي)، مؤسسة آل البيت، عمان، 1991، ج1، ص 207.

[4] أحمد أبو إسماعيل " أصول الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976، ص ص 395-396.

[5] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد،" أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001، ص ص 438-439.

[6] عمرو محيي الدين، عبد الرحمن سيدي أحمد،"مبادئ علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية 1974، بيروت ص 495.

[7] نعمة الله نجيب إبراهيم "*أسس علم الاقتصاد*"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1978، ص200.

[8] عبد الوهاب الأمين،"*التنمية الاقتصادية، المشكلات و السياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية*"، دار حافظ، الطبعة الأولى، 2000، ص 83.

[9] أحمد أبو إسماعيل "*أصول الاقتصاد*"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976، ص ص 395-396.

[10] عبد الرزاق الفارس، "*الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي*"، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى 2001، ص 100.

[11] علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، المعهد العربي للتخطيط ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، تونس (6-8 ماي 2003) ، فبراير(2003).

[12] علي عبد القادر علي، مرجع سابق.

[13] ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص ص 230-231.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد أبو إسماعيل "*أصول الاقتصاد*"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976.
2. خضير عباس المهر، "*دراسة موجزة في نظريات التوزيع*"، ط2، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975.
3. عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد،" *أساسيات علم الاقتصاد*"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001.
4. عبد الرزاق الفارس، "*الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي*"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2001.
5. عبد الوهاب الأمين،"*التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية*"، دار حافظ، الطبعة الأولى، 2000.
6. عمرو محيي الدين، عبد الرحمن سيدي أحمد، "*مبادئ علم الاقتصاد*"، دار النهضة العربية، بيروت 1974.
7. محمد حامد دويدار وآخرون، "*أصول علم الاقتصاد السياسي*"، الدار الجامعية، بدون ذكر المكان، 1988.

8. محمد شوقي الفنجري، "*توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي*"، وقائع ندوة (التنمية من منظور إسلامي)، مؤسسة آل البيت، عمان، 1991، ج1.
9. ميشيل تودارو "*التنمية الاقتصادية*"، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
10. نعمة الله نجيب إبراهيم "*أسس علم الاقتصاد*"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1978.
11. علي عبد القادر علي، "*التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية*"، المعهد العربي للتخطيط، ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، تونس (6-8 ماي 2003).
12. علي عبد القادر علي، "*العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية*"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 13، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، فيفري 2005.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Belkacem Labàas « Poverty dynamics in Alegria » Arab Playning Institut, Kuwait, 2001 in (www.api.org.kw)
2. Dollar & Kraay, « Growth is Good for the Poor », World Bank Policy Research Department Working Paper, march, 2001.
3. Fund Monitary Arab.
4. World Development Indicators & Global Development Finance, World Bank, December 2010.